صناعـة السـلام الأهلي بين الأسباب والحلول

Production of Civilian Peace between Reasons &Solutions

د. عادل عواد الطائي
أستاذ
كلية الآداب– أكاديمية العلوم

Dr. Adell Awad Jasim
professor
College of Arts- Academy of Sciences

adelawad_56@yahoo.com .

الكلمات المفتاحية: السلام الأهلي، التعايش، الاحتلال

Keywords: Civil peace , Coexistence , Occupation

الملخص

السلم الأهلي نمط من العيش، يسود في مجتمع معين يتم فيه رفض أشكال العنف بصوره المتعددة والتحريض عليه، وعدم اللجوء إليه لحل النزاعات بين الأفراد والجماعات، وهذا يتطلب توافر أركان، منها سيادة القانون على الجميع حُكاماً ومحكومين .

والسلم الأهلي (التعايش) ضروري كضرورة الماء والهواء في حياة المجتمعات، فهو يضمن العمل والإنتاج والإبداع والحياة السعيدة، وعند فقدانه العكس صحيح، وله تعريفات لغوية واصطلاحية، كما له مقومات يجب تعززها، وأسباب لتصدعه تستوجب المعالجة الشاملة والدائمة، ويُؤخذ الجانب النفسي والإجتماعي والاقتصادي بعين الاعتبار، وجوانب متعددة منها الأمنية والسياسية والقانونية والاجتماعية والإعلامية، ويمكن صهرها في استراتيجية شاملة له، وتصاغ بخطة تنفيذ في فترة زمنية كافية .

Abstract

Civil peace is a way of living that prevails in a certain society in which various forms of violence and incitement to it are rejected, and not resorted to to resolve disputes between individuals and groups. This requires the availability of pillars, including the rule of law over all, rulers and ruled.

Civil peace (coexistence) is as necessary as water and air in the life of societies. It guarantees work, production, creativity, and a happy life. When it is lost, the opposite is true. It has linguistic and terminological definitions. It also has components that must be strengthened, and reasons for its breakdown that require comprehensive and permanent treatment. The psychological, social, and economic aspects are taken into consideration. Consideration, and multiple aspects, including security, political, legal, social and media, can be melted into a comprehensive strategy for it, and formulated with an implementation plan in a sufficient period of time.

أولاً- المقدمة :

اكتوى المجتمع وبحرقة بتداعيات فقدان وتصدع منظومة السلم الأهلي، هذه المنظومة نتاج قرون وعقود من المحبة والتعايش السلمي نابع من شبكة متداخلة من الروابط من لغة ودين وتاريخ مشترك ورابطة دم ومصالح مشتركة تُؤطر في مواطنة صالحة وحياة فيها رغد العيش والأمان والرضا . أنتجت جبهة داخلية متماسكة وسريان القوانين المرعية بعدالة وشفافية، وغياب شخصية الإنسان المقهور بشكل يكاد يكون مطلقاً .

وكان من نتائج الإحتلال عام ٢٠٠٣ وما رافقته من إرهاصات زلزلت التعايش السلمي للمجتمع بعنف . أذكاها الإحتلال بما يمتلكه من الإمكانيات الهائلة من سلاح ومال وإعلام وجهد بشري مُدرب أطاحت بالسلم المجتمعي وبلغت ذروته ما بين العامين ٢٠٠٥ . ٢٠٠٧، وطغى صوت الكراهية والشحن الطائفي والعُرُقي، فظهرت على أثرها فظائع دموية غريبة وثقافة رفض الآخر، فكانت بمثابة الشرارة لنشوب هذا الحريق المُخيف .

وعليه ولمعالجة هذه الظاهرة والتي لا يمكن إغفالها بمعزل عن عوامل شكلت البيئة لها وأمدتها بالاستمرار، فهي نتيجة لسبب أو أسباب تلوح في الأُفق قادرةً على قذف الحُمى القاتلة لاحقاً . وعليه فلتكن المعالجة شاملة وافية رصينة لأجل إعادة البناء المتين .

ثانياً ـ تمهيد :

أ . عـام :

يُعرّف السلم الأهلي عادةً بأنه نمط من العيش، يسود في مجتمع معين يتم فيه رفض أشكال العنف بصوره المتعددة والتحريض عليه، وعدم اللجوء إليه لحل النزاعات بين الأفراد والجماعات، وهذا يتطلب توافر أركان، منها سيادة القانون على الجميع حُكاماً ومحكومين وما سنته الدولة، ونشر ثقافة التسامح وقبول الآخر وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتوفير اشتراطات المشاركة السياسية على الوجه الصحيح [١] . والمعروف فإنَّ ما أصاب المجتمع العراقي بعد احتلاله عام ٢٠٠٣ هو احتلال بنيوي ووظيفي، وكان لقواته الدور الفاعل والرئيس في إحداث الإنقسام المجتمعي، بالإضافة إلى مساهمة بعض الشرائح الاجتماعية والأفراد وبقصد أو من غير قصد لتحقيق مكاسب فئوية .

ولمعالجة هذا الأمر الخطير على مستقبل البلاد يتطلب الأمر إنشاء مؤسسة وطنية تتولى المعالجة بالإستناد إلى حراك شعبي لتعزيز السلم الإجتماعي واستغلال فعل العشائر التي ساهمت بإطفاء الفتنة، وكانت بحق أكثر رحمةً من التسلط الديني، للوصول إلى مجتمع مدني بكل مؤسساته لصناعة بيئة صالحة للتعايش السلمي .

ب . **الأصولية السلفية :**

يُراد بها العودة والتطبيق ما لدى السلف الغابر من أصول وفرضها على الواقع المعاصر دون مراعاة من تباينات الحاضر مع ذلك، وتغيير مسرح الأحداث من كافة الوجوه، وعليه التعصب السلفي يتمثل في عقدة دينية أو سياسية أو غير ذلك في الشكل والإطار، أو الذاتي لها فترة زمنية، وربطها بهذه الفترة الزمنية أي الاعتقاد بحقيقة مُطلقة تَمَّ فرضها وهذه الظاهرة ليست قاصرة على لون واحد أو فترة زمنية، فالمتعصبون السلفيون التكنوقراطيين، الذين يزعمون معرفة كل الإجابات، وذلك باسم مفهومٍ بالٍ وضعي للعام، ويؤمنون بهيمنة الغرب الأبدية، وهناك التعصبية السلفية الستالينية والرومانية (الكاثوليكية) أو اليهودية والبوذية والسيخية والاسلامية وبعصبية جان باري لوبن السلفية [٢] .

---

(١) د . باسل حسين : السلم الأهلي في العراق تحديات وفرص، بحث منشور على موقع جريدة إيلاف الالكترونية .

(٢) روجيه غارودي : أصول الأصوليات والتعصبات السلفية، مكتبة الشروق، (القاهرة : ١٩٩٦)، ص ٠٩

وفي القرون الوسطى ذاقت أوربا الأَمرّين من ويلات الحروب الدينية أفرزت من خلالها محاكم التفتيش سيِّئَة الصيت، وما تلاها من قمع واضطهاد وقتل الكثير تحت شعار القضاء على الهرقطة الدينية [١] ، وقمع الفكر ورجاله بذات الذريعة، وعندما نظرت إلى خارج أوربا كانت الحروب الصليبية وفق مقاسات الحرب المقدسة وإنقاذ القبر والتراث المسيحي من براثن (الكفار) المسلمين [٢]، ودعا (جول فيري) إلى فكرة القهر المسلمين عن طريق نخبة علمانية[٣] والتعصب السلفي بكل أشكاله وألوانه والتي ترجع جذورها إلى عوامل اقتصادية وسياسية، وبذلك تمثل آفة روحية تهدد كل الحضارات، ومن إرهاصات السلفية الغربية، يرجع التعصب السلفي بكل أشكاله في العالم الثالث، وولّد نتيجةً لطموح الغرب منذ عهد النهضة لفرض نموذجة الإنمائي وثقافته ؛ ونضيف العامل الثالث الذي أسهم في نمو التعصب السلفي في العالي العربي التعصب السلفي الإسرائيلي، حيث أعلن هرتزل في كتاب **(الدولة اليهودية)** : " أنَّها ستكون معقل متقدم للحضارة الغربية في مواجهة البربرية و ((الوحشية)) الشرقية "، وتجاهل المشاكل الرئيسية، وانحلال الغرب الأخلاقي مصدر للتعصب في العالم العربي [٤] .

ويبقى الحوار نقيض التعصب، فالمتعصب يرفض كل مالا ينتمي للماضي رفضاً شاملاً . والمتعصب يستفيد حيناً من السخط على عدم كفاية الخدمات الاجتماعية والإسكان، لذلك يجب وضع حل شامل اقتصادي واجتماعي .

ثالثاً ـ ازدواجية الشخصية :

إنَّ الفرد والمجتمع توأمان، والشخصية هي المجموعة المنظمة بين الأفكار والسجايا والميول والعادات التي يتميز بها شخصٍ ما عن غيره، والشخصية البشرية تكوين حركي ومحاولة مستمرة في سبيل التوفيق بين رغبات الإنسان الطبيعية وقواعد المجتمع المفروضة عليه، وبذلك تظهر مشكلة نزاع العقل والعاطفة، الذي يعني النظام ونقيضه التفكك في النظام الإجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان، يؤثر على الشخصية العراقية هو شيء من ازدواج

(١) موسوعة ويكيبديا، مادة (هرطقة)

(٢) د . علي محمد الصلابي : صلاح الدين الأيوبي، دار ابن الجوزي، (القاهرة : ٢٠٠٧)، ص ١٦ ؛ محمد عبد الله عنان : عصر المرابطين والموفدين، ط ١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة : ١٩٦٤)، ص ٤٩٢ .

(٣) روجيه غارودي : أصول الأصوليات والتعصبات السلفية، ص ٢٠ .

(٤) المصدر السابق، ص ٢٧ .

الشخصية التغلل في أعماقها [١]، فهو مدني أو حضري وبذات تحكمه قيم البداوة، وعليه تخضع نفسه لقانون عشائري وآخر مدني، وهو قد يكون تقي وورع وبذات الوقت يكون متهتك إذا أَمِنَ عدم افتضاح أمره، وقد يكون رجل دين يُمارس بالخفاء أعمال تُناقض قِيَم وأُصول الدين دون الشعور بالحرج الداخلي أو الضمير .

وتعدى الأمر إلى الأسرة العراقية، فيلاحظ التجزئة للعائلة العراقية [٢]، الأم محل اهتمامها الأول المطبخ، والأب مندمج بعالمه في المقاهي والحلقة التي يأنس من الأصدقاء، والطفل يتكسع في زقاقه مع رفقته يقود أو يُقاد لفريق وعصابة صغيرة فيها الصالح والطالح، وبهذه المناخات المنفلتة قد جنح إلى العنف الذي اعتاده لإثبات وجوده بين أقرانه وتميزه الأسرة التي هي نواة المجتمع كلما تماسكت وصلحت، انعكس على بناء هرمية المجتمع، والعكس صحيح، ولأهميتها (العائلة) .

أمّا المنظور الشرعي الإسلامي والعُرف والتقاليد ببناء المجتمع المتماسك بالمودة والتراحم، فالأسرة تتشكل بعقد زواج شرعي مكتمل الأركان والشروط ويحدد واجبات وحقوق الزوجة والزوج والذرية وأسلوب توزيع الملكية بالإرث ووضع الحلول لكل معضلة وحالة العجز وتعدد الزوجات والطلاق وغيرها من دون شطط وإجحاف وهدر الإنسانية، وكلها مضبوطة بالثواب والعقاب الأخروي [٣] .

رابعاً ـ القهر والمكنونات النفسية :

فالجماهير المغبونة والمقهورة متعطشة بشكل مزمن للقوة في مختلف رموزها وعبر شكليها الأساسيين، العطش والغَلَبَة من ناحية، والعظمة والتعالي من ناحية ثانية، وهي من ناحية ثانية، مستعدة للإنقياد وراء زعيم عظامي، وهي مستعدة للإنقياد معه في هذا الإتجاه، يفجر ميولها للتشفي والعظمة، ويعبر عنها ذلك هو الزعيم، أنها تنساق وراءه وتستسلم له بشمل رضوخي طفولي، تتعطل فيه إرادتها وقدراتها على الاختبار والتقدير، والتقدير، ولا يبقى سوى طاقة متفجرة انفعالية [٤]، تُقَيِّضْ على كل شيء، وتكتسح أي صوت للعقل، إلى نداء لليقظة، الجماعة المقهورة انفعالية تعشق العنف والسطوة، وتعشق الرضوخ لرموزها وأبطالها

---

(١) د . علي الوردي : شخصية الفرد العراقي، ط ١، (بغداد : ١٩٥١)، ص ٤٦ .

(٢) المصادر السابق، ص ٥٣ .

(٣) د . جعفر عايد دسه : (السلام الأسري في الإسلام)، السلم الإجتماعي من منظور إسلامي، جامعة النجاح، (فلسطين : ٢٠١٢)، ص ٩ .

(٤) د . مصطفى حجازي : التخلف الإجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، ط٩، المركز الثقافي العربي (بيروت والدار البيضاء : ٢٠٠٥)، ص ١٦٦ .

وتتحرق عطشاً للإثارة الإنفعالية، والتهيج الذي يلهب حماسها، في ذلك كله تغيير سحري للمصير من بؤس، وركود وموات ومهانة، إلى نشوة وامتلاء، وتضخم وإحساس بالاعتبار الوجودي من خلال التهيج والإثارة تحس الجماعة أنَّ كل فرد يعيش، فتشبث الجماهير المقهورة بقيادة من هذا النوع تشعرها بالحياة، وتُعوض نقصها وتستبدل مشاعر العجز بأحاسيس الجبروت والسيادة، وتتضخم أهمية الجماعة على حساب الخارج تضخماً مُفرطاً يجعلها تنغلق على ذاتها، في حالة من النرجسية (لا ترى إلاّ نفسها ولا تحس بقيمة خارج قيمتها، ولا تعرف سوى وجودها) وبمقدار ما تَغرق في انغلاقها تسير حول العزلة وتقطع علاقات التفاعل والمشاركة مع بقية الجماعات كي تحل محلها علاقات عداء وحقد واضطهاد متبادل [١]، من خلال انهيار علاقات التفاعل والمشاركة والإنغلاق على الذات، تجد الجماهير المقهورة حلاً سحرياً لأزمتها من خلال أو آلية الإنشطار العاطفي والوجداني، العواطف المتجاذبة التي يمتزج فيها الحب والحقد، والتقرب والنفور، والتعاون والصراع، تنشطر إلى عواطف متناقضة، الحب القاطع، العدوانية الخالصة، أمّا الحب فيتوجه إلى الجماعة من خلال الالتفات حول الزعيم والتعلق العاطفي به، على النقيض من الحب والخير التي تكسبها الجماعة، تبخس الجماعات الخارجية (المختلفة قومياً أو عرقياً أو طائفياً) من خلال إسقاط كل العدوانية عليها وتصورها أنها الشر كله. عند هذا الحد تنهار علاقة التعاطف والمشتركة في المواطنة، وتفتح الطريق يصب كل العنف على ما ترتكب إثماً بحق أناس أبرياء، بل تقوم بواجب الدفاع عن النفس المشروع . وهكذا ينفجر العنف مكتسحاً كل شيء، ويفرغ التوتر الداخلي الذي تحوّل إلى حقد خارجي، ونشأ عن ذلك سلسلة متصاعدة من العنف المتبادل والخوف من الإنتقام، تلك كارثة تتكرر من آن إلى آخر في ذا أو ذاك من المجتمعات المتخلفة تاركةً وراءها صورة سوداء عن العلاقات الإنسانية وخطر الكارثة وارد طالما لم تُوجه طاقات الإنسان المقهور اتجاه البقاء والتغيير الذي يعود خيره عليه وعلى الجميع، فالعنف القاسي، والتعصب لا يحمل سوى وهم الخلاص، أنه حل سحري وانتهازي [٢] في آن واحد عندما يتعرض العالم الثالث لغزو خارجي متسلط، يرمي بكل ثقله للسيطرة عليه، وعندما يتشبث هذا الغزو كقوة خارقة لا قبل له بمجابتها وإيقاف اجتياحها لأراضيه وكيانه وتراثه ورزقه [٣]، وتبرز السلفية (أياً كانت) مثال الثورة الجزائرية وغيرها، جميعاً استعانوا

(١) المصدر السابق، ص ١٨١ .

(٢) د . إبراهيم بدران، ود . سلوى الخامس : دراسات في العقلية العربية، الخرافة، دار الحقيقة، (بيروت : ١٩٧٢)، ص ١٤٥ .

(٣) د . مصطفى حجازي : التخلف الإجتماعي، ص ١٠٣ .

بـالتراث والعـودة إلـى الماضـي التليـد والتمسـك بالتقاليـد لـدرء تهديـد الغـزو الخـارجي للهويـة القومية.

خامساً ـ العنف الدموي والديمقراطية :

العنف والدموية لصيقة بتاريخ العراق منذُ خمسة آلاف سنة [١]، أديم أرض العراق، لم يجف منن الدماء سواء بأيدي أبنائه، أو قُوى خارجية فعلت فعلتها على ذات الأرض، ولعلّ من أشنعها وأفضعها مذابح هولاكو زعيم المغول سنة ٦٥٦ هـ، وما سبقتها وما تلاها، واختفاء المدن (انتحار المدن) وأنها وليدة النزعة السلوكية الدائمة لدى المواطن والحاكم في العراق وهيأت في التمسك باستخدام العُنف والقوة القاهرة والتسلط كل ما يُرافق ذلك من مقدمات ونتائج على كافة المستويات الفردية والجماعية، وتفضيل أسلوب القوة القاهرة كطريقة حازمة في إدارة الحكم والسلطة في البلاد [٢] ، وسبب ذلك هو غياب الرأي الحر في البلاد وتلاشي قوته الفعلية المؤثرة في الحياة السياسية نتيجةً الضغوط والإرهاب والتنكيل والتهميش وإقصاء الآخر والممارسات الضارة بسلامة السلم الأهلي وتصدعه، مما أدى إلى انقسام المجتمع إلى مجموعتين أو أكثر، وولّد قناعة لدى بعض العراقيين بصلاحية وجدوى نظام دكتاتورية العقيدة الواحدة وتعذر قيام ديمقراطية ثقافة. وعليه يجب إجراء الإصلاح الحقيقي بأبعاده الثلاثة :

أولها : الإستقرار السياسي .

وثانيهما : الحرية الحقيقية غير المغلبة .

وثالثهما : سيادة القانون والدولة .

والدموية العراقية تبدو مفترضة في مسار التاريخ والمنطقة وأقاليم الجَوار، وإنْ كانت أكثر كمّاً، نظراً لكثرة المتصارعون على أرضه لكثرة خيراته وجذبهما للطامعين من الداخل والخارج ومناخه ومياهه وخضرته المساعدة لطيب المزاج وولادة العبقريات التي أبدعت بأفكارها بمناحي الحياة واصطراعها أولاً فكرياً ثم عسكرياً ً والتفلت، أغرى البعض لإطلاق أنهم أهل الشقاق والنفاق في صدر الإسلام [٣] .

---

(١) باقر ياسين : تاريخ العنف الدموي في العراق، دار الكنوز الذهبية، ط١، (بيروت : ١٩٩٩)، ص ١٥ .

(٢) المصدر السابق، ص ٤٢١ .

(٣) د . علي الوردي : شخصية الفرد العراقي، ص ٥٣ .

* **الأسرة اصطلاحاً** : هي المؤسسة الاجتماعية التي تنشأ نتيجة عقد زواج بين رجل وإمرأة، وهي أول مؤسسات المجتمع التي تُنشيء الفرد اجتماعياً، وتكسبه المعارف والمهارات والميول والعواطف، ويجد الفرد فيها السلام والسكن . ينظر : محمد عقله :

سادساً ـ نحو استراتيجية للسلم الأهلي :

أ ــ مفهوم السلام : اشتقاقاً في اللغة العربية من المصدر (سلم) ويعني الأمان والعافية والتسليم والسلامة والصلح .

ويعني السلام اصطلاحاً حالة التوافق والرأفة، التي تتوفر بين طرفين أو مجموعة الأطراف تحقق الإنسجام ويدرء العداوة، ونقصد بالسلام أيضاً حال من الوئام والإستقرار التي تسود المجتمع من أبسط مكوناته (الأسرة)* إلى أكبر تكوينات المجتمع بما يُتيح التطور والإزدهار للجميع [١] . وتشير الأدبيات إلى المعنى كان يربط السلام بغياب النزاعات والحروب والصراعات، يتسع ويشمل فعل إيجابي بإيجاد العدل الإجتماعي والقضاء على الاستغلال والفساد، وهناك ثلاثة مفاهيم تستخدم في مجال السلام هي :

٠١ صنع السلام : وهي مساعدة أطراف النزاع للوصول إلى اتفاق تفاوضي .

٠٢ حفظ السلام : ويُقصد به منع أطراف النزاع من الدخول في حرب أو نزاع محتمل .

٠٣ بناء السلام : ويُقصد به تهيئة المجتمع وبناءه لدعم وتهيئة ثقافة السلام وممارستها، وتشمل هذه التربية والتعليم ودعم ثقافة حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والتسامح وقبول الآخر، وتقرير التوافق بين الفرد ومجتمعه وبين الفرد والبيئة .

والسلم على نوعين هما :

٠١ السلم السلبي : الذي يتبنى نبذ الحروب والنزاعات .

٠٢ السلم الإيجابي : الذي يعتمد على بناء وترسيخ السلم في ثقافة المجتمع، وهو المُراد .

ب ـ العدالة الإنتقالية :

من أبرز مهام السلطة السياسية المتقلدة للحكم، التي عرفتها السلطة السياسية تحقيق العدالة الإنتقالية، التي تشكل أحد صمامات الأمان لعودة السلم الأهلي في المجتمع والدولة التي شهدت حرب أهلية أو دونها، وتمرد وعصيان، ونزاعات مسلحة، أو حراكاً تحررياً، أو

نظام الأسرة في الإسلام، مكتبة الرسالة، (الأردن : بلا) ج ١، ص ٨ ؛ وهبة الزحيلي : الأسرة المسلمة في العالم المعاصر، دار الفكر، (بيروت : ٢٠٠٠)، ص ٢٠٧٥ .

(١) مركز هردو لدعم التعبير الرقمي : دعوة السلام عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح، (القاهرة : ٢٠١٧)، ص ٥ ؛ و د . جعفر عايد دسة : السلام الأُسري في الإسلام، ص ٦ .

انتقالاً في السلطة السياسية، وتُعرف العدالة الإنتقالية بأنها مجموعة الأساليب والآليات التي يستخدمها مجتمع ما لتحقيق العدالة في فترة انتقالية في تاريخه، تنشأ هذه الفترة غالباً بعد اندلاع ثورة أو انتهاء حرب يترتب عليها انتهاءً من الحكم السلطوي الفئوي، أو انتهاء أعمال مقاومة مسلحة ضد المحتل وبعد رحيله وتركه مخلفات وأشخاص يمثلون مصالحة داخل البلاد، والمرور بمرحلة انتقالية نحو تحول ديمقراطي .

وتشير العدالة الإنتقالية إلى مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل ما ورثته من انتهاكات جسيمة، كحقوق الإنسان، وأيضاً الملاحقات القضائية، ولجان التحقيق المحايدة، وبرامج جبر الضرر، وأشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات، ومن خلال محاولة تحقيق المحاسبة والتعويض عن الضحايا والخسائر المادية، تقدم العدالة الإنتقالية إعترافاً بحقوق الضحايا، وتشجيع الثقة المدنية، وإصدار قوانين العفو العام بضوابط متفق عليها دون تحيّز لفئة وبعدالة وشفافية، وتُقوي سيادة القانون والديمقراطية [١]، والحد من النزعة العسكرية والأمنية الطاغية، وتجنب الإرهاق المالي للمواطن لغرض تعزيز موارد الدولة، والإستعانة بالخبراء والمنظمات الدولية والمحلية مهندسة هذه الفترة، لأنها أساس لبناء السلم الأهلي المنشود، ولا ننسى إعادة النظر بهيكلية القوات الأمنية والإصلاح الدستوري، والبدء بالمصالحة الوطنية .

ج ـ التنمية السياسية وتنظيمها :

التنمية السياسية هي مُرادف لكلمة الإصلاح السياسي [٢]، وهي مفهوم قديم قدم الإنسان، عرفته جميع الجماعات ودون إستثناء، والإصلاح السياسي هو نتيجة طبيعية لنظرية وظائف الدولة التقليدية التي تتمركز حول الوظيفة التشريعية والتنفيذية ثُمَّ الوظيفة القضائية، وبذلك تُؤكد وظائف الإرادة مع العمل التشريعي، والعمل التشريعي بهذا المعنى، مُرادف لإعادة الهيكل النظامي كلّما وجدت الحاجة .

من البديهي أنّ وظائف ليست مُرادفاً للأدوات التي يلجأ إليها الجهاز الحكومي، والوظائف الثلاث تُتَرجم على أرض بحزمة كبيرة من المهام، ومن أهمها الإتصال والتطوير والتوزيع .

---

(١) د . أياد يونس محمد الصقلي، وعامر حاوي الجبوري : العدالة الإنتقالية (دراسة قانونية)، جامعة الموصل . كلية الحقوق، ص ٢٣٣ .

(٢) د . حامد عبد الله ربيع : حول قيام نظام إسلامي عربي جديد، مجلة شؤون عربية، العدد الثالث، لسنة ١٩٨١، ص ٣٨ .

و**الإتصال**، هو خلق التفاعل بين الحاكم والمحكوم، والتطوير الذي يعني إعادة تنظيم مستمرة بالترقيع أو الهدم والبناء للأوضاع القانونية، وقد يُعبر عنها بأنها صيغة القانون، بمعنى أنّ الدولة كأداة للجماعة، ويقع عليها عبء المحافظة على التوازن بين الجسد الجماعي بخصائصه والنظام السياسي والقانوني بمختلف متغيراته .

التوزيع، هو إعادة توجيه الثروات طبقاً لمفاهيم المساواة والمشاركة في تحمل الإعباء . وهكذا نلحظ كيف أنّ عملية التنمية السياسية تصير مُرادافاً لمفهوم الإصلاح النظامي، بل تصير بهذا المعنى ذات طبيعة قيمية واضحة تتتبع لا فقط من نظرية الدولة بالمعنى المتداول، ولكن بحيث تُعبر بدرجة أو أخرى عن مجموعة الأخلاقيات السياسية التي تُمثل التراث الحضاري في جماعة تحددت من حيث الزمان والمكان .

لو عدنا إلى الواقع ونتساءل أين موقع ذلك الكيان السياسي من هذه، لكان أول ملاحظاته هو الاختلال واللامنطقية التي تميز هذا الواقع، إنّ هذه الإخفاقات تعزي إلى جهود أي فشل الجهود الرامية [١] لتحقيق النظرية بوجهها الأفضل المُراد .

د- السلم الأهلي :

١ . السلم الأهلي :

يعني أن يعيش الإنسان حياته، ويمارس أعماله بحرية، وأن يحصل على متطلبات عيشه وحقوقه بيسر وسهولة، دون أن يخشى الإعتداء على حقِّهِ أو ماله أو أمنه الشخصي أو أمن أهله [٢] .

أمّا المعنى السياسي، استخدام تلك الأدوات التي تضع لغة الحوار والتفاهم بين الأفراد في المقدمة، دون أن يتم فرض الآراء بالإكراه والقوة، وهي تلك الحالة الطبيعية في غرائز البشر، والعكس هو الإستثناء تمثله الحروب . والسلم المجتمعي له تعريفات لا يخرج بمضمونها " حالة السلم والوئام داخل المجتمع نفسه، وفي العلاقة بين شرائحه وقواه "[٣].

---

(١) ريتشارد هيجون : نظرية التنمية السياسية، ترجمة : د. حمدي عبد الرحمن، و د. محمد عبد الحميد، ط ١، مطبعة الجامعة الأردنية، ص ٧١ .

(٢) ناريمان عامر وآخرون : عوامل النزاع الأهلي والنزاع في سوريا، مركز المجتمع المدني في سوريا : ٢٠١٣)، ص ٨ .

(٣) د . محمد وائل القيسي : المسلم المجتمعي المقدمات وآليات الحماية، (مركز نون : ٢٠١٧) .

ويُعرف التعايش السلمي عادةً بأنه نمط من العيش، يسود مجتمع معين، يتم فيه رفض أشكال العنف بصوره المتعددة، أو التحريض عليه، وعدم اللجوء إليه، لحل كل النزاعات من الأفراد والجماعات ومحكوميين، أما ما أسسته الدولة، من نشر ثقافة التسامح، وقبول الآخر، وتوفير اشتراطات المشاركة السياسية على الوجه الصحيح[١] .

٢. خصائصه :

يتشكل السلم الأهلي، ويأخذ متانته من عدّة أمور، وبذات الوقت تعطيه خصائصه منها شكل المجتمع المركب (دين، قومية، مذهب، فكر سياسي،.. الخ)، وللثقافة السائدة في المجتمع دوراً في الدفع باتجاه الإندماج القوي من عدمه . بعد التعليم ومخرجاته في تشكيل الوعي الإدراكي، بعد الإستقرار السياسي والإقتصادي السائد . التركيبة الأساسية للمجتمع، التنشئة الإجتماعية للفرد ضمن البيئة الاجتماعية (الأسرة)، الأمر الذي يتطلب أن تُؤخذ بعين الإعتبار عند معالجته للسلم الأهلي (التعايش) في العراق .

٣ . مقومات السلم الأهلي :

يشد نسيج السلم الأهلي (التعايش) مجموعة أواصر أو مُقومات تراكمت عبر سنوات طويلة من المعايشة والإنصهار في بودقة واحدة هي مجتمع متجانس ومتعاون تسوده المحبة والتفاخر بتراث وإنجازات الوطن مع الإحتفاظ بالخصوصيات دون التصادم مع الآخر، وهذه الأواصر تبلوت ومستأثرة بالجغرافية والتاريخ والمصالح المشتركة والروابط الإنسانية الرفيعة ورابطة الدم واللغة والجوار والمصاهرة ومجابهة التهديدات الخارجية أو الداخلية، والحصيلة منظومة من الأعراف والقِيَمْ المجتمعة تسود المجتمع، ويلتزم للشرف والمفاخرة، وتجنب العار والدونية في حال الخروج عليها، وبذلك يأخذ السلم الأهلي نقائه وصفائه أو العكس، منضبط بقيادة واعية وصالحة ومحايدة بين المكونات تستهدي بنصوص قانونية شرعية، وتحارب الفساد والتعصب وأصوات النشاز المتطرفة . ونذكر من مقومات السلم الأهلي :

(أولاً) النظام التعليمي .

(ثانياً) الثقافة السياسية السائدة .

(ثالثاً) المواطنة .

(رابعاً) تعزيز الإدارة التعددية السلمية وتقاسم صنع القرار .

---

(١) د . إلهام عطية عواد : التعايش والسلم الأهلي في العراق لمرحلة ما بعد داعش، مركز الداراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٧ .

(خامساً) الإحتكام إلى القانون عند المنازعات والإختلاف .
(سادساً) الحكم الرشيد المتسم بالحكمة والكفاءة والشفافية (الشفافية تعني الوطنية والوضوح في مناقشة الموضوع وتداول المعلومات بحرية تامة مما يؤمن مشاركة الجميع) . الحكم الرشيد : هي توطيد أنظمة العدالة، وإصلاح هيكليات الدولة، ومحاربة الفساد وضمان الشفافية، ويُعرفها البنك الدولي، بالتقاليد والمؤسسات التي تتم فيها ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، فتشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ومراقبتهم واستبدالهم، وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بنجاح، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها، ويسهم انعدام المساواة في الاستفادة من الموارد المتاحة والمشاركة في اتخاذ القرارات في ارتفاع معدلات العنف والجريمة .
(سابعاً) حرية التعبير، والحريات اللازمة حرية السكن والتنقل والعمل والتعليم ... الخ .
(ثامناً) العدالة الاجتماعية .
(تاسعاً) وجود إعلام حر متوازن .
(عاشراً) تحريم التفاضل العصبوي التقليدي، وتكون الكفاءة هي المعيار ،
(أحد عشر) العدالة الإنتقالية : يُؤخذ بها وتُعزز، وقد يُضالف لها عوامل أخرى تزيداً للحمة الوطنية للمجتمع .

٤ . عوامل النزاع الأهلي :

يكون المجتمع سليم مُعافى، ولكن لسبب داخلي أو خارجي أو كلاهما معاً يعتل المجتمع ويتمزق نسيجه بسبب من الأسباب أدناهُ أو غيرها :
(أولاً) إقصاء الآخر، الشريك الإجتماعي أو السياسي في البلاد .
(ثانياً) الانتقام السياسي [١] المصاحب للحكم الدكتاتوري أو العقدي الآحادي ،
(ثالثاً) الإنتقام الطائفي بالإتكاء على حجج تاريخية عفا الزمان عنها وغيرها .
(رابعاً) صراع القوميات .
(خامساً) غياب الممارسة الديمقراطية .
(سادساً) قلّة الثقافة عن معتقدات ووضع الأقليات الأجتماعي .
(سابعاً) التدخل الدولي أو الإقليمي، أو كلاهما معاً .

---

(١) مجموعة مؤلفين : الموسوعة العسكرية، ط١، المؤسسة العربية للنشر (بيروت : ١٩٧٧)، ج ١، ص ١٢٤ .

(ثامناً) الصراع الطبقي والاقتصادي .
(تاسعاً) التقوقع على الهوية .

٥ . السلم الأهلي وعوامل السخط المجتمعي :

إنّ دراسة العوامل المؤدية إلى السخط تعتبر ضرورية لخطة الإصلاح وترميم السلم الأهلي، وأهمها :

(أولاً) **أجتماعية :**

(أ) فشل الحكومة في تحسين طرق المعيشة .
(ب) حرمان البعض من تكافؤ الفرص .
(ج) زيادة عدد السكان في بلد بدون زيادة فرص العمل .
(د) زيادة نسبة الأمية ونظام تربوي ناقص .

(ثانياً) **سياسية :**

(أ) سلطة لا تتجاوب مع آمال وتطلعات البعض لكونها فاسدة أو غير كفوءة، وتسمح باستغلال قطاع أو فئة من هذا الشعب .
(ب) عدم الإستقرار السياسي الذي يؤدي إلى انحلال القانون والنظام .

(ثالثاً) **اقتصادية :**

(أ) التوزيع غير العادل للثروة .
(ب) الاستغلال السياسي من قبل بعض السياسيين وبعض رجال الأعمال، وأصحاب رؤوس الأموال .
(ج) الفقر المنتشر .
(د) البطالة الواسعة .

(رابعاً) **نفسية :**

(أ) عدم تكامل الشخصية الوطنية .
(ب) الولاء الطائفي أو القومي أو العشائري، وانعزال بعض المناطق .
(ج) عجز السلطة عن مقاومة الدعاية المضادة .

(خامساً) **عسكرية :**

في المجتمعات التي تسيطر عليها حكومة عسكرية أو يوم العسكريون بواجب القيادة السياسية يحدث نفور منن القوات العسكرية . وعليه يمكن تلافي ذلك من قبل الجيش، ومستخدماً مصادره المادية، ولتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين، إنّ

الغاية من العمل المدني (للجيش) [١]، هو كسب قلوب وعقول الناس، وقد يكون عاملاً كبيراً في تهدئة النفوس وإشاعة الشعور بالإطمئنان، وتجنب النظرية البائسة، وهي مقابلة الإرهاب بالإرهاب، وتسخير الجهد الهندسي والطبي له (الجيش) لتعزيز الثقة بأعمال مثل إنشاء مجاري المياه وتصليح الطرق، وتأمين المياه النقية بفتح نقاط تجهيز المياه، وتأمين الأرزاق والملابس والملاجيء ... الخ، وتعزيز الجانب بالقيام بزيارة الوجهاء للمنطقة وحل المشاكل العالقة [٢] .

هـ - ربء الصدع والمعالجة :

السلم المجتمعي عامل أساس لتوفير الأمن والإستقرار في المجتمع، اللذان قاعدة وأساس التقدم والنهضة للمجتمع في نواحي الحياة، وإذا أصابه عطب أو تصدع فيجب المعالجة بأسرع وقت لتوفير الجهود والدماء والوقت وضمان المستقبل الرغيد للمجتمع ككل، وتوضع الآليات للحماية لربء الصدع بصورة شاملة لسد كل الثغرات وبناء سلام وتعايش مجتمعي دائم لتدور عجلة الإزدهار والتقدم .

ومما تقدم فإنه يجب أن يتضمن قيام الجوانب الآتية بدورها وكالآتي :

١ - الجانب الأمني :

(أولاً) تكون القوات الأمنية متوازنة ومحيادة بين المكونات المجتمعية،، وولاءها للوطن وأبناءه بكل تنوعاته .

(ثانياً) ممتهنه للجندية وشرفها ونبذ كل ما يسيء لذلك .

(ثالثاً) وهي تعمل بظل القانون، تعمل على تطبيقه أثناء تنفيذ الواجب بعدالة، وتجنب أعمال العقاب الجماعي، كغلق الطرق والاعتقال الكيفي مما يلحق الأذى بالأبرياء، وتخلق الفجوة والتذمر .

(رابعاً) تجنب مما ذكر سابقاً النظرية البائسة، مجابهة الإرهاب بالإرهاب لمنع الاستياء بين الأبرياء وتحاول جهد المستطاع بكسب العقول والقلوب أولاً في أعمال الأمن الداخلي .

---

(١) مجموعة مؤلفين : الموسوعة العسكرية، ج ١، ص ١٢٨ . ١٣٠ .

(٢) محاضرات الحكومة العسكرية للشؤون المدنية : كلية الأركان، (طبع بالآلة الكاتبة وسحب بالرونيو : ١٩٨٥) .

٢ ـ الجانب القانوني :

يُعد القانون أهم وسيلة من وسائل الضبط الإجتماعي، ويتم الإرتكاز عليها بضبط السلوك وعلاقاتهم ببعضهم البعض، إذا كان القضاء نزيه ويُطبق القانون بعدالة وشفافية، والعكس صحيح .

ويُعد القانون الدستوري حجر الزاوية في تحديد الآليات الوظيفية للقوانين النافذة، وأهمها قانون إدارة المحافظات التي يعطي نوع من اللامركزية في إدارة المحافظة مما يترتب عليه تجاوز الكثير من البيروقراطية والإنتفاع بمواردها والحد من البطالة، مما ينعكس على بناء السلم المجتمعي، والقانون العقاري الذي يُنظم الملكية الخاصة بما يضمن صيانتها وحفظها، وكذلك قانون العقوبات لردع المتجاوزين والمخالفين للنظام العام، وإشاعة الطمأنينة والأمن، ولابد أن يعزز الجانب القانوني وتلافي الثغرات التي تطفو، ومنها :

(أولاً) تفعيل مواد الدستور وتطبيقها بعدالة وشفافية و تعديل مواده المختلف عليها وفق الآليات القانونية لذلك .

(ثانياً) تعديل بعض المواد القانونية للقوانين المطبقة التي أُثير الجدل حولها مثل المادة (٤ / إرهاب) .

(ثالثاً) تطوير الجهاز القانوني وتسريع وتيرة عمله مما تقلل من مدة التوقيف، وكذلك إجراءات إطلاق سراج الأبرياء منهم .

(رابعاً) اتسام الجهاز القانوني بالعدالة والنزاهة بعيداً عن الفساد والإبتزاز والمساومة .

(خامساً) وضع آليات واضحة للتعامل مع حالات تشابه الأسماء والبت بقضاياهم بوقت معقول وتحديد سقف زمني لذلك .

(سادساً) الأخذ بعين الاعتبار بنصوص ميثاق حقوق الإنسان .

(سابعاً) تجنب المساس بالعُرف والتقاليد السائدة بالمجتمع، وعدم خدش أو الحط، والاستفزاز للمعتقدات الدينية لكل مكون لمنع تولد الاستياء والتذمر والنفور، والشعور بالقهر لدى الآخر .

(ثامناً) تجريم الفعل الطائفي سواء بالقول أو بالفعل، وإصدار قانون مكافحة التعصيب والغلوّ والطائفية بأنواعها، وإيجاد محكمة للنظر في هذا الجانب لردع أصوات الكراهية .

٣ ـ الجانب السياسي :

تُعد السياسة الإدارة الأكثر تأثيراً وتأثراً بالمجتمع كونها، وببساطة تسعى إلى حكم المجتمع بطريقة منظمة لتحقيق غايات وأهداف تُصب في خدمة ذات المجتمع في إطار الشرعية السياسية .

إنَّ السير بموجب الدستور في التعامل الداخلي بعدالة سيفضي بالضرورة إلى مجتمع متماسك، وهذا قدر المجتمعات المركبة وغيرها، ذلك أنّ التعددية الحزبية الغير منظمة بالأنظمة والقوانين الضاغطة ستكون أحد العوامل إلى الغموض والتشتت الإجتماعي، ولكي لا تكون السياسة مُعْوَلْ هدم المجتمعات المركبة يُراعي ما يلي :

(أولاً) المشاركة الحقيقية بصنع القرار .

(ثانياً) منع الإقصاء والتهميش للآخر والتغيير والإستيلاء لوقعها المدمر على السلم المجتمعي .

(ثالثاً) ضبط الأحزاب وفق معايير المواطنة من حيث الأيديولوجية والتمويل والدعاية والإيمان بالديمقراطية ونهجها السلمي والحوار بالداخل .

(رابعاً) الأخذ بالتوصيف الوظيفي لحداثة البعض بالسياسة والإيمان بالمواطنة الجامعة للجميع.

٤ ـ الجانب الإجتماعي :

يُعد القانون الصالح العاجل الأساس لإستقرار المجتمعات، استناداً لمبدأ العقاب والثواب، وتكون سلطته الوحيدة ونبذ ما عداهُ لمنع الفساد والإرتباك وغياب عنصر الأمن والاستقرار الإجتماعي، ويُراعي ما يلي :

(أولاً) إعادة المهجرين إلى مناطقهم بأسرع وقت وتعويضهم وتذليل صعاب عودتهم.

(ثانياً) منع ظهور ما يشبه التهجير القسري .

(ثالثاً) تشجيع التواصل العشائري بين المكونات، فهي صمام أمان ممتاز لِلَم الشمل في أجواء التناحر الطائفي .

(رابعاً) حماية الموروث الشعبي للأعراف والقِيَم والتقاليد للمكونات وعدم السماح للمس أو الاستهزاء أو التطاول عليها، وضرورة تفهم الوافدين في كافة الأجهزة لها، أو محاولة البعض تعرض ما يحمله من بيئة تتقاطع معه ما يخلق الاشمئزاز والنفور والجفوة، ويتصدع النسيج الإجتماعي للبلد .

٥ ـ الجانب الثقافي :

تُعد المعرفة بمخرجاتها العلمية أحد أهم معايير القوة في عالم اليوم، لأنها تفعل فعلها في نقل المجتمع من شأن إلى شأن آخر، أكثر ارتقاءً، وهو ما ينعكس على المجتمع مباشرةً، ذلك المجتمع المتعلم يكون أكثر قوةً واقتداراً من سواه المختلف، فهو عصي على الإختراق في حالات التأثيرات المناوئة، وبذا فإنَّ تدعيم العلم والمعرفة تفضي إلى ازدياد الوعي الإدراكي

للمجتمعات، وهو ما يقود بالمحصلة إلى الوصول إلى المجتمع المتمدن، إنّ تقرير جملة المبادئ والقيم السلوكية والأفكار الإيجابية في المجتمعات، سيقود حتماً إلى تحقيق أرضية جديدة من مفاهيم السلم المجتمعي ومبدأ التعايش السلمي مع الآخر، ونبذ العنف، وتفضيل اللجوء إلى وسائل سلمية وقانونية لحل أي نزاع، ولإيجاد هذه الأرضية بصورة مباشرة وفي عمق الحدث آليات مستجدة منها :

(أولاً) إقرار مادة السلم الأهلي في كافة مراحل الدراسة .

(ثانياً) إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية لمناقشة الموضوع في كافة الجامعات والمعاهد العلمية في البلد لتأخذ دورها الريادي في هذا الموضوع .

(ثالثاً) منع النشر والترويج لأي عمل عملي يخدش السلم الأهلي، ويروج للطائفية بأنواعها .

(رابعاً) إبراز وخلق الثقافة الجامعة لأطياف أبناء البلد من غير تعسف لأي مكون .

٦ ـ الجانب الإعلامي :

صناعة الرأي العام والتحكم بها، يمكن إيجادها وتوجيهها في الإتجاه المطلوب، والغاية المُتوخاة من ذلك، عبر السيطرة دون المساس بحرية الرأي والفكر على وسائلها من وسائل مرئية وسمعية ومكتوبة، والوسائد للتواصل الإجتماعي، باستغلال تسهيلاتها بأسلوب ذكي وحاذق وبعدالة يمكن تعزيز وتقوية السلم الأهلي للمجتمع ومحاربة الأفكار الهدّامة والغير مسؤولية نتيجة جهل أو عدم تقديرها لمسلكها أو يدفع قوى محلية أو خارجية مصلحتها في ٱقتراب الداخلي، لذا أخذ زمام المبادرة لتروج الأفكار الإيجابية بهذا الصدد بمجموعة من الإجراءات منها :

(أولاً) إقامة أسبوع ثقافي للسلم الأهلي تشارك فيه كافة الفعاليات والمؤسسات الثقافية في القطر .

(ثانياً) إستحداث جائزة لأفضل عمل أدبي أو فني يخدم ويعزز السلم الأهلي وبذات الوقت .

(ثالثاً) سن قانون ينظم عمل الفضائيات ويجرم أي عمل يهدد سلامة الجبهة الداخلية، وكذلك الصحافة بأنواعها .

(رابعاً) تشجيع معسكرات الشباب من كافة الأطياف والزيارات المتبادلة للوفود بين المحافظات كافة .

(خامساً) الأخذ بنظر الاعتبار الطائفية بأنواعها هي وافدة وليس متأصلة في المجتمع، وهي سياسية، وليست شعبية أو عشائرية .

٧ ـ الخطـة :

تُوضع خطة شاملة لمعالجة كافة الجوانب يشارك بأعدادها خبراء الإعلام ورجال الدين وأساتذة التاريخ والإجتماع وعلم النفس، والإختصاصات ذات الصلة، وتُوزع المهام على الوزارات المعنية، ويحدد سقف زمني لعدة سنوات لتنفيذها، وبإشراف لجنة من كل المكونات والمحافظات، وبصلاحيات واسعة، وترتبط بمجلس النواب . وقراراتها تصدر بالإجماع (رغم صعوبة ذلك)، وتُرصد الأموال لتنفيذها من الميزانية العامة للدولة، وتستنير بأعمالها بالمراكز البحثية وتقاريرها الرصينة الدولية والمحلية .

٨ ـ الخاتمـة :

السلم الأهلي (التعايش) ضروري كضرورة الماء والهواء في حياة المجتمعات، فهو يضمن العمل والإنتاج والإبداع والحياة السعيدة، وعند فقدانه العكس صحيح، وله تعريفات لغوية واصطلاحية، كما له مقومات يجب تعززها، وأسباب لتصدعه تستوجب المعالجة الشاملة والدائمة، ويُؤخذ الجانب النفسي والإجتماعي والاقتصادي بعين الاعتبار، وجوانب متعددة منها الأمنية والسياسية والقانونية والاجتماعية والإعلامية، ويمكن صهرها في استراتيجية شاملة له، وتصاغ بخطة تنفيذ في فترة زمنية كافية .

ثبت المصادر

أولاً : المراجع (الكتب المطبوعة والمنشورة)

- إبـراهيم بـدران، وسـلوى الخمـاس : دراسـات فـي العقليـة العربيـة، الخرافـة، دار الحقيقـة، (بيروت : ١٩٧٤) .
- أحمد عبد الله عنان : عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة : ١٩٦٤) .
- إلهام عطية عواد : التعايش والسلم الأهلي في العراق لمرحلة ما بعد داعش، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، (جامعة بغداد : ٢٠١٧) .
- باقر ياسين : تاريخ العنف الدموي في العراق، دار الكنوز الذهبية، ط ١، (بيروت : ١٩٩٩) .
- د . جعفر عايد دسة : السلام الأُسري في الإسلام، جامعة النجاح، (فلسطين : ٢٠١٢).
- روجيه غارودي : أصول الأصوليات والتعصبات السلفية، مكتبة الشروق، (القاهرة، ١٩٩٦) .
- ريتشارد هيجون : نظرية التنمية السياسية، ترجمة : د. حمدي عبد الرحمن، و د . محمد عبد الحميد، ط ١، مطبعة الجامعة الأردنية، ٢٠٠١ .
- صالح بن عبد الله بن حميد وآخرون : موسوعة نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول ﷺ، دار الوسيلة، ج ١، (جدة : ١٤١٨ هـ) .
- د . علي الوردي : شخصية الفرد العراقي، ط ١، (بغداد : ١٩٥١) .
- د . علي محمد الصلابي : صلاح الدين الأيوبي، دار ابن الجوزي، (القاهرة : ٢٠٠٧) .
- مجموعة مؤلفين : الموسوعة العسكرية، ط ١، المؤسسة العربية للنشر، (بيروت : ١٩٧٧) .
- محمد عقله : نظام الأسرة في الإسلام، مكتبة الرسالة، ج ١، الأردن .
- د . محمد وائل القيسي : السلم المجتمعي، المقومات وآليات الحماية، (مركز نون : ٢٠١٧) .
- د . مصطفى حجازي : التخلف الإجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، ط ٩، المركز الثقافي العربي، (بيروت : ٢٠٠٥) .
- موسوعة ويكيبديا .
- ناريمان عامر وآخرون : عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا، (مركز المجتمع المدني والديمقراطية : ٢٠١٣) .

- نص دستور جمهورية العراق : جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٠١٢) في ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٥ .
- د . وهبة الزحيلي : الأسرة المسلمة في العالم المعاصر، دار الفكر، (بيروت : ٢٠٠٠) .

ثانياً : الدوريات

- د . باسل حسين : السلم الأهلي في العراق تحديات وفرص، بحث منشور على جريدة إيلاف الالكترونية .
- د . حامد عبدالله ربيع : حول بناء عالم إسلامي عربي جديد، مجلة شؤون عربية، العدد الثالث، السنة ١٩٨١ .
- محاضرات الحكومة العسكرية للشؤون المدنية : كلية الأركان العراقية، (طبعت بالآلة الكاتبة وسحبت بالرونيو : ١٩٨٥) .
- د . نديم البيطار : الأسباب البعيدة لظاهرة التخلف السياسي، مجلة دراسات عربية، السنة العاشرة، العدد العاشر، (بيروت : ١٩٧٤) .